تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014

الأستاذ: صوفان العيد
أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة جيجل- الجزائر

الأستاذ: بوركوة عبد المالك
أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي ميلة - الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تقييما لدور الاستثمارات العامة في الجزائر ومساهمتها في عملية خلق التشابك الأمامي والخلفي لمختلف القطاعات الاقتصادية، ودور هذا التشابك في دعم ظاهرة تكامل الإنتاج من خلال تحفيز الاستثمار، هذا الأخير يتأتى بتوجيه الاستثمارات العامة إلى جهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة مع ضرورة تزامن هذه المشروعات والصناعات، ذلك أن حجم هذه الاستثمارات العامة في الجزائر زاد في السنوات الأخيرة بشكل ملاحظ، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة تقييم هذه الاستثمارات ومعرفة حجمها الذي يتوقف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تأثير هذه الاستثمارات على النسيج الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العامة، ظاهرة تكامل الإنتاج، التشابك الأمامي والخلفي، تحفيز الاستثمارات.

Abstract:

This paper examines the role of public investments in Algeria and its contribution to the process of creating the frontal and backbones of various economic sectors, and the role of this investments in supporting the integration of the production, The latter aims to direct public investments to a broad and wide range of industrial and non- industrial with the need for synchronization of these projects, because this investments in Algeria its expanding , so the evaluate these investments and its size more Importation to national economy capacity.

Keywords: public investment, the phenomenon of integration the production, front and rear tangles, stimulate investment.

تمهيد

إن جوهر التنمية الاقتصادية هو تحقيق الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إحداث تغيير بنياني في الهيكل الاقتصادي عبر توجيه الاستثمارات العامة إلى جهة واسعة من المشروعات المتكاملة، ولهذا باشرت الجزائر في السنوات الأخيرة الكثير من الاستثمارات العامة والتي ارتبطت ببرامج التنمية المختلفة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، والمخطط الخماسي) ورصدت لها مبالغ مالية معتبرة.

أما المبررات الموضوعية التي تدفع بنا إلى ضرورة تقييم هذه المشروعات العامة فتكمن في مبررين أساسيين، المبرر الأول يتمثل في مرور وانقضاء فترة زمنية كافية لوجود هذه الاستثمارات العامة وهي فترة كافية للحكم على مدى نجاح هذه الاستثمارات، أما المبرر الثاني فيتمثل في أن هذه الاستثمارات والمشاريع العامة قد ترعرعت في ظل وفرة مالية.

فما هو حجم هذه الاستثمارات العامة ؟ وما هي مساهماتها في تنويع النسيج الاقتصادي ودعم عملية تكامل الإنتاج؟

الإجابة على هذه التساؤلات يكون من خلال ثلاث مباحث:

- **المحور الأول**: إطار نظري للاستثمارات العامة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- **المحور الثاني**: واقع الاستثمارات العامة في الجزائر من خلال دراسة مختلف برامج التنمية.
- **المحور الثالث**: تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في عملية تكامل الإنتاج.

المحور الأول: إطار نظري للاستثمارات العامة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

من المعلوم أن الاستثمار ينقسم من حيث الجهة المنفذة له إلى:

- الاستثمار الخاص: وهو الذي يقوم به القطاع الخاص.
- الاستثمار العام: وهو الذي يقوم به القطاع العام.

وهدف التفرقة بين النوعين يرجع إلى أن الاستثمار الخاص يستند لدافع الربح، أما الاستثمار العام فإنه يتم لسد احتياجات اجتماعية تتمثل في الإنفاق على الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، المواصلات...الخ، بمعنى تقديم خدمة للمجتمع بالدرجة الأولى[1].

أولا- مفهوم الاستثمار العام

يقصد بالاستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع[2].

كما يعرف أيضا بأنه يمثل كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمارات العامة تتمثل في:

- الحاجة إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية.
- تطوير الخدمات.
- الاتجاه إلى الاستثمار في القطاعات والمجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.
- أيضا تعتبر الاستثمارات العامة أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب فيه[3].

ثانيا– الاعتبارات التي تقوم عليها المشروعات العامة

من خلال تتبع المسار التاريخي للتنمية الاقتصادية، نلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي دفعت ومهدت لقيام المشروعات العامة ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل والمتمثلة في[4]:

– العامل التاريخي: منطلق هذا العامل هو منطلق ديني وقبلي، يستند إلى مبدأ التكافل والرعاية في المجتمع، كما يقوم على مبدأ وجود حد أدنى من الملكية العامة التي ينتفع بها سائر أفراد المجتمع.

– عامل تنموي تقليدي: يقوم على أساس الاقتداء بالدول الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مما دفع بمجموعة من الدول إلى احتكار المشروعات الريعية والإستراتيجية.

– عامل اجتماعي: يتمثل في رغبة الدول والحكومات في إعادة توزيع جزء من المداخيل في شكل خدمات ومنافع عامة وبأسعار منخفضة.

– عامل اقتصادي: يتمثل في رغبة الحكومات أن توجه النشاطات الاقتصادية ذات الصفة الإستراتيجية، وذات العلاقة بالسياسة الدولية والإقليمية، وينطبق هذا على مشروعات إنتاج النفط وتصنيعه والمشروعات القائمة على الغاز الطبيعي...الخ.

بالنسبة لهذه الاعتبارات والعوامل تتفاعل جميعها بشكل تلقائي قائم على قوة الدفع الذاتية لكل منها واختلاف تأثيره، تبعا لظروف الوفرة النقدية.

ثالثا– الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العامة

يرجع دراسة آثار الاستثمارات والمشروعات العامة إلى أهمية هذه الاستثمارات في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة، وتظهر آثار هذه الاستثمارات في الأتي:

أ– العنصر البشري: فعملية الإنفاق على استثمارات ومشروعات المنفعة العامة تعتبر وسيلة لزيادة معدلات التوظيف مثل مشاريع شق الطرقات، بناء المدارس والمستشفيات....الخ، كما أن هذا الأمر من شأنه أن ينعكس على مستوى المعيشي للأفراد وعلى نوعية الخدمات المقدمة لهم من طرف الدولة.

ب– زيادة فرص ومعدلات الاستثمار: حيث تعمل الحكومات على دعم المؤسسات العمومية التي تقوم بالاستثمارات العامة، وذلك بمدها بمختلف الوسائل اللازمة لذلك (رؤوس أموال، تقنيات متطورة، إدارة حديثة...الخ)، كما تعمل أيضا على متابعة عمل هذه المؤسسات وإنفاقها بهدف خفض تكلفة المشاريع، وهذا يؤدي إلى زيادة كفاءة العملية الإنتاجية وبالتالي ارتفاع العائد من العملية الاستثمارية.

ج– زيادة القدرة التنافسية: لا شك أن عملية الإنفاق على الاستثمارات العمومية وتوفير الخدمات اللازمة لعملية الاستثمار وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وتوفر البنية التحتية سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الدول من أجل الاستئثار بالنصيب الأكبر من الاستثمارات المتدفقة.

د– تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة: من خلال استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض المناطق المعزولة.

ه– تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

رابعا– دور الاستثمارات العامة في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي

يلعب الاستثمار المباشر الذي يقوم به القطاع العام دورا مهما في تشجيع النمو الاقتصادي من وذلك من خلال:

– توفير رؤوس الأموال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواء للمجتمع أو الاقتصاد، خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.

– العمل على خلق التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات، الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالارتباط المتبادل بين المشروعات.

– العمل على تعزيز فرص القطاع الخاص وذلك من خلال قيام الاستثمارات العامة بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

– إمكانية التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال ضمان كفاءة واستخدام وتوزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يوضح العلاقة المباشرة بين عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وبين تخطيط الاستثمارات العامة بشكل خاص.

– العمل على توجيه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد كمصدر رئيسي للدخل.

– العمل على توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حوافز الاستثمار وذلك من خلال القيام بجملة واسعة من الاستثمارات العمومية بشرط ضرورة تزامن هذه الاستثمارات لأن ذلك يجعل من كل مشروع سوقا لغيره من المشاريع الأخرى.

– تعبئة وتعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي ضمان مستوى ملائم لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية.

– يؤثر الاستثمار العام إيجابيا على معدل الإنتاجية، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.

– ضرورة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي نتيجة للارتباط الوثيق بينه وبين زيادة الدخل من خلال ما يسمى أثر المضاعف حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأكبر من زيادة الإنفاق.

المحور الثاني: واقع الاستثمارات العامة في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مختلف برامج التنمية 2000–2014

تحتل الاستثمارات العامة في الجزائر مركزا هاما، هذه المكانة هي نتاج اعتبا رين أساسين، أولهما إيديولوجي والأخر نفعي عملي، فهذه الاستثمارات تمارس دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص لمجموعة من الأسباب والاعتبارات، ولهذا تبنت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية خاصة في الفترة من 2000 إلى الوقت الراهن من خلال مجوعة من البرامج، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ورصدت مبالغ مالية معتبرة

هذه البرامج التنموية تمثلت في:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

ب- برنامج دعم النمو الأول 2005-2009.

ج- برنامج دعم النمو الثاني 2010-2014.

أولا– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

هو برنامج خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، امتد من الفترة 2001 إلى الفترة 2004، يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية وموجه لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، أما محاوره الكبرى فتكمن في:

– دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة، الصيد والموارد الصيدية....الخ).

– التنمية المحلية والبشرية (التنمية المحلية، التشغيل، الحماية الاجتماعية.....الخ).

– تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي (البنية التحتية.....الخ).

أما أهم نتائج وإنجازات هذا البرنامج فتتلخص في[5]:

– تراجع في معدلات البطالة من 29 % إلى 24%.

– إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

– نمو مستمر حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) معدل 4.4% ، في حين بلغ متوسط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نسبة 4.9% .

إن الملاحظ على سياسة الإنعاش الاقتصادي هي أنها سياسة تعتمد على تنشيط وتحفيز الطلب لزيادة النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق الزيادة الكبيرة والمستمرة في حجم الاستثمارات العمومية وزيادة الاستهلاك النهائي، أما فيما يخص زيادة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات فهي نابجة عن الانتعاش الكبير لقطاع الأشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى قطاع الزراعة، حيث أن سنوات 2003 و 2004 عرفت معدلات نمو قياسية بلغت سنة 2003 نسبة 6.9% وهي أحسن نسبة من بين تسع دول ضمن الشراكة الأورومتوسطية وهذا حسب تقرير اللجنة الأوروبية المنشور في بروكسل.

ثانيا– البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004–2009)

بعد سياسة الإنعاش الاقتصادي أتت سياسة دعم النمو وهي أيضا سياسة تعتمد على تنشيط الطلب لزيادة النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ 8705 مليار دينار أي 114 مليار دولار أمريكي، أما محاوره الكبرى فتمثلت في:

– برنامج تحسين مستوى معيشة السكان (السكن، الصحة، التعليم.....الخ).

– تطوير المنشآت الأساسية (النقل، الأشغال العمومية، السدود....الخ).

– دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة التقليدية، السياحة...الخ).

– تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (العدالة، الاتصالات...الخ).

يجب التذكير بأن قطاع الأشغال العمومية في إطار برنامج الخماسي الأول رصد له مبلغ 36 مليار دولار، هذا المبلغ سمح بصيانة وتنمية 67 ألف و369 كم من شبكة الطرقات، وبناء 1250 منشأة فنية، وعليه فحالة الشبكة الوطنية للطرقات تعتبر مقبولة إلى درجة متقدمة بلغت 95 % بالنسبة للطرق الوطنية و75 % للطرق الولائية و71% بالنسبة للطرق البلدية، كما سمح نفس البرنامج بإنجاز طريق حديد بطول 1720 كم قيد الانتهاء، كما سمح بتنمية الطريق العابر للصحراء، بالإضافة إلى تعزيز 21 منشأة بحرية، وبناء 11 ميناء جديد .

من إنجازات هذا البرنامج نذكر أنه سمح بإنشاء 3500 شركة جديدة و150 مكتب دراسات، وسمح بخلق 561 ألف مناصب عمل .

بالنسبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) ورغم إنجازاته فيما يخص السكن، دعم الأنشطة الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية وكل هذا يدخل في إطار بعث حركية واستمرارية للنمو إلا أنه هناك جملة من المآخذ على تطبيق هذا البرنامج أهمها:

– التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المرصودة لاسيما المشاريع الهيكلية (ميترو الجزائر، ترامواي، الطريق السيار، السدود....الخ)، هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف، حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 50 مليار دولار، ولكن رغم ذلك فقد لوحظ تحسن في معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات (أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 9.3% وبمتوسط عام

5% وهو نمو مطردا لم يعرف تذبذبا)، وهذا راجع للدور الذي تلعبه المشاريع والاستثمارات العمومية والتي أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات[6].

نشير في الأخير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خارج المحروقات تبقى ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إمكانية لإحداث تغيير كبير على مستوى التشغيل خاصة وأن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محدودة حوالي 2.6 % (تراوحت بين 0.8% سنة 2007 و 4.7% سنة 2009).[7]

ثالثا– برنامج دعم النمو الثاني (2010–2014)

خصص له مبلغ 21214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار وهذا المبلغ في شقين:

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

وخصص هذا البرنامج 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الخماسي، وعموما يمكن حصر أهدافه في[8]:

– تحسين التنمية البشرية.

– مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

– التنمية الصناعية.

– تطوير اقتصاد المعرفة.

أ– عصرنة الإدارة: جاء البرنامج الخماسي (2010-20115) ليعزز البرامج السابقة وهو يندرج في منطق تشجيع تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى السماح بتحسين إطار وظروف حياة السكان وأن يوضع في متناول المواطنين والمستعملين خدمة عمومية فعالة وناجعة تقوم بها إدارة عمومية عصرية في إمكاناتها ومناهجها ومتجانسة ومثمرة في عملها، ويرتكز على ضرورة اشتراك الجماعات المحلية وجميع الفاعلين المحليين بما في ذلك المجتمع المدني في تسيير أكثر فاعلية كون تحسين الإطار المعيشي للسكان ورفاهيتهم الاجتماعية تمثل الغاية ذاتها للمجهود الاستثنائي لتمويل التنمية، ورصد لها الهدف مبلغ 1790 مليار دينار.

ب– تطوير القطاع المالي: سطر البرنامج الخماسي أهدافا محددة فيما يتعلق بالقطاع المالي، وذلك كخطوة جوهرية لجلب الاستثمارات الأجنبية، في إطار ديناميكية إعادة بناء وطني من خلال تنويع النمو والتخفيف من قيد التبعية لمورد المحروقات، حيث يهدف البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى التي تمت مباشرتها وإطلاق مشاريع جديدة في مجالات التنمية البشرية وتطوير المنشآت القاعدية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع استحداث مناصب الشغل.

ج– الشغل: ومن بين أهم المحاور البرنامج الخماسي القضاء على أزمة البطالة، حيث سطر برنامج لخلق ثلاثة ملايين منصب شغل، وسيكون ذلك في المتناول بفضل الاستثمارات الهامة والمشاريع الكبيرة في مجال الشغل لاسيما فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان إلى جانب دعم وتقوية الهياكل الاقتصادية للبلاد.

د– التنمية الاقتصادية: تم رصد 1566 مليار دينار للتنمية الاقتصادية موزعة على قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعة.

المحور الثالث: تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في خلق التكامل الإنتاجي

إن الهدف من إحداث التغيير البنياني أو الهيكلي في الاقتصاد الجزائري من خلال عمليات الاستثمار المباشر التي يقوم بها القطاع العام، يتمثل في إقامة وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستقلة وقادرة على تغذية نفسها بنفسها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تعميق

درجة التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي (بالنسبة للقطاعات الاقتصادية) أو الاعتماد على مورد واحد (الريع البترولي)، وهذا ما سنحاول تحليله في هذا المبحث بمعنى تقييم مختلف البرامج التنموية المشار إليها سابقا ومدى قدرتها على إحداث تغير هيكلي وخلق تشابك وتداخل بين القطاعات بما يؤدي إلى تكامل الإنتاج، ولكن قبل ذلك نشير إلى أهم إنجازات التنمية.

أولا– أهم إنجازات التنمية من خلال البرامج التنموية (2001– الآن)

إن برامج الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر لعبت دورا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل أصبحت بمثابة داعم أساسي للتنمية الاقتصادية وداعم أساسي للقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الصدد نشير إلى قطاع الأشغال العمومية والبناء فهو المعني بهذه المشاريع (حصته على التوالي 142 مليار دينار، 600 مليار دينار، حوالي 2940 مليار دينار) أي بمعدل نمو حوالي 8% في المتوسط خلال الفترة، إضافة إلى قطاع الفلاحة من خلال مختلف برامج الدعم بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة، قطاع الخدمات بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة، أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو ضعيفة في حدود 2.6% .

وعلى العموم فإن هذه البرامج التنموية كانت لها نتائج إيجابية سواء برامج تحسين شروط مستوى المعيشة الذي مس السكنات، الصحة العمومية، التعليم، التزود بالمياه.....الخ، أو برامج تطوير المنشآت الأساسية كالنقل، الموانئ، السكك الحديدية...الخ، أو برامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، السياحة، الصناعة، الصيد البحري...الخ، بالإضافة إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها كالإعلام، العدالة، البريد والاتصالات...الخ.

وإذا قمنا بترجمة هذه المعطيات رقميا يمكن الإشارة إلى:

– إنفاق الجزائر ما قيمته 40 مليار دولار على مشاريع البنية التحتية في الفترة (1999-2011) تتصدرها مشاريع مد الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، مشاريع السكن، هذا الغلاف المالي جعل الجزائر واحدة من رواد هذا النوع من المشاريع في شمال إفريقيا ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول.

– بالنسبة لقطاع النقل عرف تطورا كبيرا، حيث تم استحداث شبكة نقل خففت من حركة السير في المدن، وهذا عن طريق مشاريع الميترو والترامواي، بالإضافة إلى ما سمي بمشروع القرن وهو الطريق السيار الذي يربط الجزائر شرقا وغربا على مسافة 1200 كلم و الذي أسندت عمليات إنجازه لمجموعات دولية (شركات صينية، يابانية، تركية).

– استلام نحو 300 كلم من الطرق السريعة، 19 ميناء، 4 منشآت أساسية للنقل الجوي، هذا بالإضافة إلى المشاريع قيد الإنجاز في إطار المخطط الخماسي الثاني.

نشير في هذا الصدد إلى الأهمية الكبرى للمشاريع المشار إليها أي مشاريع البنية التحتية، ذلك أن انخفاض الاستثمار العام في هذه الأخيرة قد يسبب اختناقا في النمو الاقتصادي فغالبا ما اقترن الإنفاق في البنية التحتية بارتفاع النمو الاقتصادي وارتفاع العائد الاجتماعي إلى حد ما، ففي الجزائر وكنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي زيادة الإنفاق العمومي على المشاريع الهيكلية، أدى ذلك إلى تحقيق معدل نمو بلغ سنة 2010 نسبة 4% مقابل 2.4% سنة 2009، كما شهدت الفترة (1999-2009) تطورا مهما في متوسط دخل الفرد حيث انتقل من 1711$ إلى 3720$ أي بزيادة تفوق 117% بمعنى انتقال الجزائر إلى البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط، مما انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

– بالنسبة للقطاع الصناعي في الجزائر ورغم أهمية هذا القطاع واعتباره من القطاعات الحساسة والقادرة على خلق التنويع الاقتصادي إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف نموه وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتعدى 5% وذلك رغم عمليات إعادة الهيكلة

العميقة التي خص بها هذا القطاع، فمنذ سنة 2000 وبعد عودة الاستقرار الأمني والتجانس الاجتماعي عرف القطاع الصناعي نموا مطردا حتى وإن كان ضعيفا، حيث استفاد من مبالغ مالية معتبرة في إطار البرامج التنموية المختلفة، وذلك من أجل إعادة الاعتبار إلى الصناعة والفروع الصناعية الجزائرية التي أصبحت غير تنافسية، فقد حقق هذا القطاع نسبة نمو 0.04% سنة 2011 لتصل خلال النصف الأول من سنة 2012 إلى 1.4% ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى مساهمة قطاع الطاقة والصناعة الغذائية، ولهذا يجب العمل على إعطاء دفع جديد للنمو الصناعي على المدى البعيد والمتوسط، ويتوقف مستقل القطاع الصناعي الجزائري على قدرته في رفع بعض التحديات الكبرى المتمثلة في إعادة تأهيل تكنولوجيا المؤسسات، وضع ميكانيزمات للتشاور بين القطاعات وتصنيعها وتثمين المواد الأولية الوطنية وتصنيعها.

- بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فإن وزنه في الناتج المحلي الإجمالي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الإستخراجي، ولعل أكثر القطاعات تضررا هو الصناعات النسيجية والجلدية، وذلك بسبب تأثرهما بسياسة الخوصصة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير جدا في القيمة المضافة التحويلية، وعلى العموم فإن الإنتاج الصناعي العمومي عرف تراجعا ب 2.2% في مستويات إنتاج الصناعات التحويلية وذلك سنة 2010.

وإجمالا فإن القطاع الصناعي الجزائري حتى وإن حقق نمو مطردا إلا أنه يبقى ضعيفا، لم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية.

ثانيا- تقييم دور الاستثمارات العامة في خلق التكامل الإنتاجي

إن عملية تقييم الاستثمارات العامة ودورها في تحقيق التكامل والتنوع الإنتاجي تكون من خلال:

أ- درجة تشابك قطاعات الاقتصاد الوطني.

ب- إحداث التغيرات الهيكلية المادية للإنتاج.

أ- درجة تشابك قطاعات الاقتصاد الوطني

إن مجرد النظرة الأولى لمدخلات ومخرجات الاقتصاد الجزائري عبر 10 سنوات الأخيرة، توضح بصورة دقيقة ضعف التشابك بين القطاعات، وفي هذا المجال يمكن تقسيم هذه القطاعات إلى:

- المجموعة الأولى: وتشمل قطاع الطاقة والمحروقات.
- المجموعة الثانية: تشمل القطاع الزراعي.
- المجموعة الصناعية الأولى: تتمثل أساسا في سلع الاستهلاك النهائي وترتبط بالمجموعة الثانية.
-المجموعة الصناعية الثانية: تشمل صناعة التعدين، المعدات والأدوات، الآلات، وسائل النقل...الخ.
- مجموعة القطاعات الخدمية.

بالرغم من الانجازات المحققة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) فيما يخص المشاريع والاستثمارات المنجزة وعلى وجه الخصوص مشاريع البنية التحتية(مثل مشاريع النقل والطرق والمواصلات والهياكل القاعدية ..الخ)، إلا أنه وبالنظر إلى ضخامة المبالغ المرصودة لهذه العملية، فإن ما يمكن استنتاجه هو ما يلي:

- ضعف التشابك بين المجموعات القطاعية وبعضها: فمثلا عند تنفيذ مشروعات إقامة السدود لابد من تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية.

- ضعف الترابط بين المجموعة الثانية (القطاع الزراعي) والمجموعة الصناعية الأولى (سلع الاستهلاك النهائي) وهذا الأمر ترتب عليه ارتفاعا في فاتورة استيراد المواد الغذائية.

– ضعف الترابط والتداخل بين القطاعات الأولية (الصناعة الإستخراجية) وقطاع الصناعات التحويلية خاصة ونحن نعلم أهمية هذا الأخير في عملية خلق التشابكات الأمامية والخلفية لمختلف فروع الصناعة.

– غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقاء التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهذا يعود إلى عدة أسباب (هيكلية، بشرية..الخ).[9]

– وجود تفاوت بين القطاعات الخدمية وخاصة الخدمات الإنتاجية وبين القطاعات الصناعية عكس الخدمات والقطاعات الأولية[10].

نشير في الأخير إلى أنه ورغم الانجازات المحققة من برامج التنمية المتبناة خلال العشرية الأخيرة بدء من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الأول وصولا إلى برنامج دعم النمو الثاني، وعلى وجه الخصوص في مشاريع البنية الأساسية ومشاريع تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تبقى هذه البرامج بعيدة نوعا ما على تحقيق أهداف اقتصادية محددة، بل يمكن القول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) وبرنامج دعم النمو الأول (2005-2009) قد عجزا في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات أو تحقيق نوع من التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي العجز عن تحقيق تنويع اقتصادي، ذلك أن جميع المؤشرات المرتبطة بنمو مختلف القطاعات الاقتصادية سواء معدل نمو القطاعات خارج المحروقات، أو مساهماتها في القيمة المضافة أو في الناتج المحلي الإجمالي تبقي ضعيفة، وكمثال على ذلك نأخذ قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر هذا القطاع الذي يلعب أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي تخفيض الأهمية النسبية للريع البترولي كمورد واحد مولد للثروة والدخل بمعنى جعل الاقتصاد الوطني يتمتع بمرونة كبيرة، أيضا دور هذا القطاع في تنويع هيكل الصادرات، وخلق التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهذه الأخيرة أي الصناعة التحويلية تتمتع بعلاقات تشابكية أمامية وخلفية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإذا أخدنا هذا القطاع كنموذج في تقييم هذه البرامج ودورها في خلق هذا التشابك، نلاحظ أن معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ظل في تراجع مستمر خاصة قطاع المنسوجات والصناعات الجلدية والصناعات التقليدية، ويمكن القول أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر عجز عن خلق مدخلات ومخرجات أي تشابكات أمامية وخلفية لفروع الصناعة المختلفة، وللقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بالرغم من المبالغ المالية المعتبرة التي رصدت لعمليات التطهير وإعادة الهيكلة وبرامج دعم التنمية الصناعية منذ 1999 وحتى يومنا هذا.

ب– إحداث التغيرات الهيكلية المادية للإنتاج

إن عملية إحداث التغيرات الهيكلية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الداخلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وهي تقوم على:[11]

– بناء قاعدة إنتاجية.

– تنويع هذه القاعدة الإنتاجية.

وبتحليل الاستثمارات العمومية التي قامت بها الجزائر من خلال البرامج التنموية المختلفة ونتائجها، خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الأول، وباستثناء الاستثمارات في البنية الأساسية الإنتاجية والبنية الأساسية الاجتماعية، يمكن القول أن هذه البرامج فشلت في إحداث تغيرات هيكلية ملموسة، فالكثير من المنتجات يتم استيرادها، كما أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد على مورد واحد في التصدير وهو الطاقة، ولهذا لا نجد انعكاسا لهذه التغيرات الهيكلية على معدلات النمو في الجزائر والتي تبقى دائما مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية، كما نلاحظ أيضا أن هناك تراخيا في جهود التصنيع والتعويل بدرجة كبيرة على الواردات الصناعية والسلع الرأسمالية، وعليه فالاستثمارات العمومية فشلت في إحداث تنويع في القاعدة الإنتاجية وهذا ما انعكس سلبا على مصادر تنويع الثروة والدخل، وتوزيع قوة العمل، وتنويع هيكل الصادرات والواردات.

إن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها في هذا المجال هي أن الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال الاستثمارات والمشروعات العمومية بهدف إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني في حاجة إلى استمرار وذلك بتقوية التشابكات بين القطاعات

الاستخراجية وقطاعات الصناعة التحويلية (أي تعميق درجة تصنيع المنتجات الأولية)، خاصة وأن قياس التغييرات الهيكلية يكون في غالب الأحيان من خلال آثارها على تقليل الاعتماد على العالم الخارجي.

النتائج والتوصيات

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

– افتقاد المشروعات العامة في الجزائر إلى رؤية واضحة مسبقة، كما أن وجودها لا يعبر في الكثير من الأحيان عن سياسة تنموية محددة أو إستراتيجية تنموية وطنية واضحة المعالم، وإنما هي نتاج سمنة مالية (وفرة مالية).

– أن الاستثمارات العامة في الجزائر خاصة المشاريع الكبرى يلاحظ عليها في الغالب أنها نتاج قرارات سياسية وإدارية واستجابة لظروف آلية مرحلية.

– ضعف هذه البرامج التنموية في تحقيق أهدافها خاصة تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، بالإضافة إلى عدم تحسن الخدمات العمومية، بمعنى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج إلا في حدود ضيقة.

– ارتفاع عمليات إعادة التقييم للمشاريع الاستثمارية المختلفة وبالتالي ارتفاع تكلفة الانجاز، فعلى سبيل المثال قدرت عمليات إعادة التقييم للمشاريع الاستثمارية من 2000 إلى 2012 ب 50 مليار دولار، ويتوقع أن تصل مع انقضاء البرنامج الخماسي 2014 إلى حدود 55 مليار دولار، وكل هذا راجع إلى غياب التخطيط الدقيق للمشاريع وضعف دراسات الجدوى المتعلقة بها.

– إن البرامج التنموية المتبناة لم تحقق نتائج معتبرة في ميدان الأنشطة المستديمة الموفرة للثروات وخلق مناصب العمل وسبب ذلك هو افتقاد هذه البرامج للعمق الاستراتيجي، فالبرغم من التراكمات المالية إلا أن ذلك لم يقابله دفع قوي ومتواصل للنمو وإنما انحراف بطئ لقطاعات النشاط الاقتصادي الإستراتيجية.

– التأخر الكبير في تجسيد مشاريع المخطط الخماسي الأول (برنامج دعم النمو 2004-2009) كان له تأثيرا سلبيا على تجسيد المشاريع الجديدة في المخطط الخماسي الثاني.

أما التوصيات التي نراها ضرورية في هذا البحث فتتمثل في:

– ينبغي تركيز الزيادة في الاستثمارات العامة تركيزا حصريا على المشاريع مرتفعة العائد التي تكتسب أهمية قصوى في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من اختناقات واضحة.

– ينبغي مراعاة أوجه التكامل بين الإنفاق على البنية التحتية وعلى غير البنية التحتية عند زيادة الاستثمارات العامة أو تغير أولويات الإنفاق.

– إن الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية قد لا تحقق بالضرورة عائدا أعلى من الاستثمار في القطاع الاجتماعي أو النفقات الجارية، لذلك يجب مراعاة بعض المفاضلات بين الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية وأشكال الإنفاق الأخرى (صحة، تعليم.....الخ).

– ضرورة وضع إستراتيجية للقطاع الصناعي وضمان معدل نموه، وتحقيق التناسق والترابط والتشابك بينه وبين القطاعات الأخرى بما يضمن الاستغلال الأفضل للموارد المحلية، وبما يساهم في زيادة دور الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

– العمل على اختيار بعض القطاعات والصناعات كصناعات قائدة ومحورية مع التأكيد على ضرورة خلق الترابط العضوي التناسق بين المشروعات في ذات القطاع والقطاعات الأخرى.

قائمة المراجع:

[1] غدير بنت سعد حمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2004، ص .28

[2] الطاهر عبد الله، مقدمة في اقتصاد المالية العامة، جامعة الملك سعود، 2008، ص 14.

[3] غدير بنت سعد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] علي خليفة الكوادري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة دار المعرفة، الكويت، 1998، ص 19.

[5] كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، جوان 2010، ص 17.

[6] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص 153.

[7] نفس المرجع، ص 154.

[8] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

[9] محمد زوزي، إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثامن، 2010، ص 175.

[10] سعد حافظ محمد صدقي، تقييم دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مصر، المعهد القومي للتخطيط، ندوة بعنوان دور القطاع العام في التنمية، 1989، ص .154

[11] نفس المرجع، ص 137.